

هسأبوسف (اللوسني)

غايتهم خفق الحرية

هسأبوسف (اللوسني)

1

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

فايتهم خنق الحرية

المحتويات

المسألة الأولى

- 1 - تقديم
- 2 - دولة سيئة السمعة
- 3 - لحكمة في الكون اله واحد
- 4 - امرٌ دُبَّرَ بِلِيل
- 5 - ابجديات النظام الامريكى الجديد
- 6 - حرب الخليج مثال حى
- 7 - جرس في آذان الغافلين
- 8 - قراءة خاصة
- 9 - لماذا الجماهيرية ؟

الملاحق

- 1 - الاعمال العدائية والارهابية الامريكية ضد الجماهيرية .
- 2 - الجوانب القانونية لموقف الجماهيرية .
- 3 - الجوانب السياسية لموقف الجماهيرية .

قديم

مرة اخرى تتجدد المواجهة . ومرة اخرى تعتمد الولايات المتحدة الامريكية لغة التهديد والوعيد ، ومرة اخرى تستمد الجهايمرية من نضال اهلها وتاريخ أمتها وتراثها الروحي القدرة على الصمود والتحدى ، لتتحول الى مركز عالمي للنضال وتلتف حولها أمة العرب من المحيط الى الخليج والمسلمون وأنصار الحرية والسلام والتقدم في العالم .
وكعادته يدير معمر القذافي المعركة بذكاء ليحشر المعتدين في زاوية حادة .

الحسين إبراهيم (الرومي)

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

« دولة سهلة السمعة »

لكن دولة نشأت على جماجم الهنود الحمر وبنيت على أكتاف الزنوج - الذين جلبوا من أوطانهم في أفريقيا . دولة جُربت القنبلة الذرية على بني البشر ، دولة نصّبت من نفسها شرطياً للعالم اثر الحرب الكونية الثانية وزرعت الدنيا فواعد عسكرية تزحم بأسلحة الدمار الشامل ، دولة تتحكم فيها 400 عائلة برجوازية على المستوى المحلى وتسجل الرقم القياسي في الجريمة والبطالة . . لا تحتاج الى ذرائع وحجج للعدوان .

مأساة هيروشيا وناجازاكي عام 1945 م وما خلفته من مئات الالاف من الضحايا والمشوهين ، حرب فيتنام وما تركته من الأم وغزو قرينادا وبنما واللاووس وكمبوديا وحصار نيكارغوا وكوبا وفلسطين والعراق والجماهيرية بعض شواهد ماثلة .

« لحكمة في الكون إله واحد »

ولحكمة يتدافع البشر في الأرض . . ولكن ما هذه الظاهرة الاستعمارية الاستعمالية الاستكبارية الغربية ؟ وما مصير هذه الشعوب والطبيعة والعالم بأسره ؟ دعونا في قراءة متأنية لعلنا نضع أصابعنا على موضع الداء فينا فإن طفلاً قد يكون مسلماً أو مسيحياً أو على الفطرة في أقصى الأرض يسأل ثاراً لدى أميركا فيما بالنّا نحن أمة العرب وما نالنا من ربة الشر يفجر الغبن في قلوبنا حقداً مقدساً نفكي ذبايات سيوفنا الصدثة .

فهل تداعى الهنود الحمر وفتكوا بالبيض الغزاة « اليانكيين » ظلماً وعدواناً ؟ وهل سن زعيمهم « الأباش » قانوناً ينص على رصد مائة دولار عن كل فروة راس عن الأمريكيين الذكور وخمسين لفروة رأس المرأة الأمريكية وعشرين لفروة رأس الطفل الأمريكي ؟ وموريس بيشوب . واللندي . وبغداد . وطرابلس والشهيدتان معيتيقة والزائرة ما الذي اقترفوه ؟

« امر مبرر بلهول »

في مالطاهل كان غورباتشوف عميلاً مبتدئاً للمخابرات المركزية الأمريكية بدرجة رئيس دولة أو مغفل كبير ؟ أدى المهمة وأعطى الامبريالية الأمريكية نصراً رخيصاً لم تكن لتتاله لو وقعت الحرب الكونية الثالثة أم هي طبائع الأشياء والمقدمات الحاطية . وإذ أصبح ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي في ذمة التاريخ يفضل مصداقاً لما تنبأ به الكتاب الاخضر قبل خمسة عشر عاماً وسيحصل الشيء نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة . الا أنه كان ايذاناً بانهار الجدار الذي طالما اعتمدت عليه شعوب العالم الثالث .

« ايجدييات النظام الأمريكى الجديد »

ان الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بنشوة الاستفراد بالعالم وإن من ايجدييات ما تسميه بالنظام العالمى الجديد إعادة ترتيب العالم جغرافياً وسياسياً واجتماعياً ضماناً لمصالحها .

فالامن القومى الأمريكى يسه العالم بأسره وثروات الأرض والفضاء ملك لها وحدها فإذا اعترض ذلك تنوء أو أكمة تحجب الرؤية فلا تعدم الوسيلة لإزالتها ولقد وجدت في مأساة (البان أمريكان) المبرر ، ولئن كنا نأسف لمصير ضحايا هذه الطائرة وغيرهم من ضحايا الارهاب لكن المسألة تختلف في تقديرنا . إن موت (270) مواطناً من بينهم عدد من الامريكيين يشير الولايات المتحدة الأمريكية وتصرف 17 سبعة عشر مليوناً من الدولارات في سبيل التحقيقات القضائية وتوزيع الاتهامات بين عدد من الاطراف ربما اخرهم الجماهيرية ولا يثيرها الاف الضحايا نتيجة الارهاب الصهيونى في فلسطين والعراق . وماذا عن الطائرات المدنية الليبية والكورية والايرائية والايطالية ؟

إن ذلك يثير العجب فنحن لم نفقد ذاكرتنا بعد ولا نعتقد أن مواطناً عادياً فضلاً عن مراقب محل محل يحترم عقله يفوته أن المسألة ابعد من ذلك ، فلا يهم

- الولايات المتحدة الأمريكية ذلك في شيء بقدر ما يحقق أهدافها الاستراتيجية التي تتمحور حول إقامة أنظمة منفذة لسياساتها ولتحقيق ذلك وسائل لا تعمد عليها كالغزو العسكري المباشر « غرينادا بنما » .
- تدبير الانقلابات العسكرية « العالم الثالث » .
- المساعدات المشروطة بانتهاج التعددية السياسية كمظهر من مظاهر الديمقراطية الليبرالية .
- الاتهام بانتهاك حقوق الإنسان والأرهاب والدكتاتورية .
- الحرب النفسية والأعلامية .
- الضغوط الاقتصادية عبر صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي .
- تجريد الممتلكات المنقولة والسائلة .
- الأغراء والرشوة والتهديد « استصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يلغى قرارها باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية 1991 » .

« حرب الخليج مثال هي »

تدخل الآلة العسكرية الأمريكية وتستصدر القرار تلو القرار من مجلس الأمن الدولي وتسقط الآلاف الأطنان من القنابل وتقتل الآلاف من البشر بعضهم يدفنون أحياء في مخابثهم من أجل إعادة الأمير الديمقراطي ! والعودة الى قواعدها فمن لبحيرة النفط وجبال الذهب ؟ ومن يعزز الديمقراطية في الخليج العربي ؟

ذاك أمر يأتي ضمن موجهاات السياسة الأمريكية لكن الغاية تدمير كل قوة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تعتقد أنها تشكل تحدياً مستقبلياً ولن يقف الأمر عند تدمير قدرات العراق وتحطيم البنيات الأساسية العراقية الكويتية على حد سواء فثمة مواقع أخرى في اليمن والجزائر والجمهورية .

« جرس في آذان الفاضل »

إن شرعية الوراثة تعطى حق التصرف وقد ورثت الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة عن الاستعمار .

الغربي القديم وانطلاقاً من ذلك سعت لتدمير مقومات رباط ضل على الدوام يجمع شتات منطقتنا العربية كتحد نفسي طبيعي فكان لا بد من خلق نفسية مهزومة لا تتردد عن مناقشة أدق أختياراتها ، وكان لا بد من صنع تحدٍ آخر يعمل في الاتجاه المعاكس تماماً لا فساد الى نشوء قومية عنصرية يمكن لها باستغلال الملايين من اليهود من مختلف أصقاع الأرض وتزود بالدعم المادي والعسكري والمعنوي على حساب أمتنا العربية وهويتنا القومية وكان لا بد من خلق بؤر باحياء الصيحات والدعوات الانفصالية في مشرق الوطن ومغربه شماله وجنوبه . ينبغي أن يحصل الصهاينة في فلسطين المحتلة على كل شيء وينبغي أن يحرم العرب من كل شيء فما الذي نالة العرب من مؤتمر مدريد ؟
لقد كان الجلوس الى العدو مطلباً صهيونياً فبات مطلباً عربياً .
ونال الصهاينة دعماً سخياً لبناء المستوطنات « 10 » عشرة مليارات من الدولارات وبراءة دولية من العنصرية واعترافات تتوالى تباعاً من أفريقيا وآسيا وأوروبا وقريباً عربياً .
إن الولايات المتحدة الأمريكية لاتقبل أصدقاء فالصدقة قيمة انسانية نبيلة .

« قراءة خاصة »

دوائر صنع القرار الأمريكي لها قراءتها وللمجتمع الدولي قراءة من أجل ذلك فإن الادارة الأمريكية تعمل لكل حسابة لقد أنتهت توأ من الاتحاد السوفيتي ، وثمة رائحة تهديد أوربي يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وخططها وبرامجها فلا ينبغي أن تقوم ولثن بدأ الاوربيون جادين في إقامة وحدتهم فإن بريطانيا ترى غير ذلك ! وفي الوحدة الالمانية ملامح نشوء دولة قوية ولعوامل نفسية وتاريخية ومستقبلية أيضاً ترى الولايات المتحدة الأمريكية فيها منافساً خطيراً ينبغي إفشاله أو في أسوأ الظروف احتواءه .

وتتباكي الادارة الأمريكية ويوفد مجلس الشيوخ الأمريكي مبعوثين

للقوف على حال الديمقراطية الذبيحة فيما أسموه « ربيع بكين » فالصين ذات المليار نسمة في نهاية هذا القرن تمثل تنيناً أصفراً ينبعث من أعماق التاريخ يعلن عن تمسكه بالاشتراكية يعد استغزازاً للعالم الحر !! . وتبرز في اليابان قوة صناعية وعسكرية واقتصادية تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها وتغزو الصناعات اليابانية الأسواق الأمريكية ويرجع الميزان التجاري لصالح اليابان ، وتلتفت الإدارة اليابانية المنظمة تبحث عن دورحوها .

« استصدار قانون من مجلس النواب الياباني يميز استخدام القوات المسلحة خارج اليابان للحفاظ على السلام في العالم » دور منافس رغم التدجين لا ينبغي أن يقوم ! هل ينبغي أن تتوقع خلافات تقع بين فرنسا والمانيا الدولتين المتحمستين لإقامة أوربا الموحدة ؟ وهل ستخرج للسطح قضايا ومشاكل لا حصر لها بين بعض الدول الأخرى ؟ ودول منطقة المغرب العربي وهي تسعى بخطى متأنية هل ستنجح في مساعيها لتوحيد الحد الأدنى من قدراتها والتنسيق بين مواقفها ؟

وهذا الغزل المغاربي مع جنوب أوربا مامدى حظوظ إستمراره ؟ هل يمكن القول أن إسفيناً ذق في صحراء النيجر وآخر في قرية « لوكوربي » إحتفاء به ؟

ويجوب مناديب العواصم الغربية شرق الوطن وغربة على هدى خطى كيسنجر ما الذي يخططون له ؟

لقد نجحت التجربة الأولى للنظام العالمي الجديد في مختبر العراق ويتم أعتيادها وتعميمها ولم تعد حكومة العالم الجديد في حاجة الى مرجعية سوى ماتمليه عليها مصالحها :-

المعيار الأمريكي بات المقياس لكل شيء فالديمقراطية تعني التعددية والتخطيط الاقتصادي يعني اقتصاد السوق والكفاح من أجل التحرير وتقرير المصير يعني اربابا وصنع التقدم التقني يعني السعي لا متلاك اسحلة التدمير الشامل وعلى اقطار العالم أن تلتزم تطبيق هذا المعيار والأعدت خارجه على القانون وينبغي تأديبها .

« لماذا الجماهيرية ؟ »

أوائل القرن الثامن عشر شهدت بدايات المواجهة العسكرية والاقتصادية بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية وتضل المدمرة « فيلادلفيا » ونشيد البحرية الأمريكية شاهدين بذكران الأمريكين بحرب السنوات الأربع ويميزان موقف الإدارة الأمريكية في تعاملها مع ثورة الفاتح مند اللحظات الأولى - بعدم الارتياح قبل أن ؛ ينتقل إلى مرحلة العداء السافر الذي ضل يتطور بتوالى الإدارات الأمريكية بداية من إدارة نيكسون مروراً بإدارة كارتر ويصل العدوان مداه في عهد ريغان ، ولأن استراتيجية الإدارة الأمريكية واحدة فهي لا تتأثر بمن يحكم الولايات المتحدة الأمريكية .

ولأن المطالبة بأجلاء القواعد العسكرية وعمليات تأميم شركات النفط الاحتكارية وغيرها من التدابير وهو أمر تعودت عليه في العالم - يمكن أن تتخذها أية سلطة وطنية تعزيزاً لموقفها .

لكن ظاهرة من نوع آخر غير مألوف ، وجدت الإدارة الأمريكية نفسها أمامها وجهاً لوجه ولم تع العقول الأمريكية كنه التغير الذى هز الواقع الليبي والذي سرعان ما تحول إلى رهالة للعالم تطرح مشروعا حضارياً يسفك كافة الاطروحات الرأسمالية الاحتكارية للفرد والدولة ، يحرض الشعوب على تقرير مصيرها والسيطرة على مقدراتها وتحرير حاجاتها من كافة - الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتدعو كافة القوى إلى احترام إرادة الجماهير في التعبير عن ذاتها وممارسة سيادتها دون وصاية أجنبية ، وتبشر بنظام عالمي جديد في السياسة والاقتصاد والاجتماع . ولأن مايجرى في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ويوغسلافيا وجرى في الهند وباكستان وموجة الدعوات الشعبية في أفريقيا وتزايد الحركات الاستقلالية وغيرها تشكل جزء من مصداقية هذا الطرح الجديد وتوضح التفسير المنطقي لمسالة السلام كغاية إنسانية ، وتضع التفریط في الاهداف أستسلاماً لقوى البغى العالمى ، انطلاقا من مبدأ أن الصراع العربى الصهيونى صراع وجود لا صراع حدود وأن تحرير فلسطين ليسى

مسئولية هذا الجيل وحده ، فلا ينبغي أن يحمل وزر التفريط في حق عربي
صحت أجيال في مسيله .

وتؤكد أن طبيعة القضية وطبيعة العدو يجعلان القبول بالمفاوضات
أسلوباً للحل قبولاً بالأمر الواقع . فاية مفاوضات هي انعكاس لموازن
غير متكافئة ، إذ كيف يتم التفاوض بين كيان عنصري ذرى مدعوم
بالمكانيات

والالة العسكرية الامريكية « معاهدة الدفاع الاستراتيجي » وبين أمة
مجزأة ويتم تدمير امكانياتها المادية والبشرية بواسطة الحلف الاطلسي ؟
وأية نتيجة متظرة لاتعدو أن تكون اعترافاً بأثر من آثار الحرب الاوربية
الثانية كان ينبغي أن يكون مصيره مصير سور برلين .
رسالة استوعبت نضالات البشرية واحترمت آدمية الانسان بالقدر
الذي يفجر ملكات الابداع والتألق انطلاقاً من حقه في عرقه وتقرير
مصيره انسجاماً مع مسؤولية خلافة في الارض .

إن في جملة الانجازات الضخمة التي تحققت بفعل الثورة والتي توجت
بالتحدى الحضاري الفريد النهر الصناعي العظيم وأنعكاساتها في المنطقة
والعالم مايفسر الحملات المتتالية التي تتعرض لها الجماهيرية بهدف إسكات
الصوت الأخير المتبقى الذي يجرّض الأمة ويدق ناقوس الخطر ويبشر
بكيان قومي جديد اذا تحقّق سيلعب دوراً حساساً في العالم والمنطقة
وسيفلّخ موازين جديده لن تكون بالقطع لصالح الولايات المتحدة
الامريكية والاستعمار الغربي الجديد .

ان الدفاع عن الجماهيرية بات مسؤولية كافة القوى المحبة للسلام
والتقدم والحرية وأن أولى المهمات العمل على إقامة الجبهة الشعبية العالمية
لدحر الامبريالية والصهيونية والفاشية الجديدة وتخليص العالم من شرورها
وامام الانبيارات المتتالية تفضل الدعوة الى قومية المعركة وقومية العمل
الفدائي وانتهاج أسلوب الكفاح المسلح الخيار الوحيد وتفضل الدعوة لبناء
الدولة القومية وتأكيد عروبة فلسطين مسألة ملحة أكثر من أي وقت مضى
مهما كانت التوضيحات .

الأعمال العدائية والإرهابية التي قامت وتقوم بها الإدارة الأمريكية ضد الشعب العربي الليبي

منذ سنة 1969 م وبعد قيام ثورة الفاتح العظيم ، أخطت الشعب العربي الليبي سبيلا ينشد الحرية تمكن خلاله من إجلاء القواعد التي كانت جاثمة فوق أرضه وضرب حلقات السيطرة على نفطه ، كما اختار نهجاً سياسياً مستقلاً ينشد مناصرة الشعوب جميعاً في إرساء الديمقراطية الشعبية المباشرة وممارسة سلطة الشعب .

ولإزاء ذلك كله ، بدأت الإدارة الأمريكية تحيك المؤامرات والدسائس وتنظم العمليات الإرهابية ضد الشعب العربي الليبي من تخريب وحصار وغيره . . . في محاولة مفضوحة منها لأثناء هذا الشعب الصغير في عدهه والقوى في إيمانه بمبادئه عن الوقوف في وجه الطغيان والهيمنة على مقدرات الشعب المغلوبة على أمرها .

إن الجرائم الإرهابية التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في حق الجماهيرية غاية في البشاعة ، وهي الى ذلك جرائم أكثر من أن تحصى وقد اتسعت لتشمل الميادين الإعلامية والإقتصادية والعسكرية وغيرها مهددة ليبيا في أمنها وسيادتها ومستقبلها الحضارى الذى تسعى لبنائه بجهودها الذاتية . ونحن أمام تعدد هذه الجرائم وتلوننا فأنا سنقتصر هنا على الإشارة الى بعضها على سبيل المثال لا الحصر وبما يعرى حقيقة نوايا الإدارة الأمريكية ضد ليبيا وما قامت به أجهزتها المختلفة وما زالت تقوم به في هذا الإطار على مدى أكثر من عشرين سنة . . معتمدين في ذلك على الوقائع المجردة بتواريخها ومصادرها وإعترافات صانعيها ومنفذيها وشهادة من وقفوا وراءها بأية صورة من الصور ، بعيداً عن أساليب التشكيك والتخمين والتشويه . . أملين أن يعى المجتمع الدولى حقيقة مايجرى ويعى سلامة الموقف العربي الليبي وصدقه .

سنة 1972 م رفضت واشنطن إجراء حوار وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة على مستوى السفراء مع الجماهيرية .

30 / 5 / 1973 م ، انتهكت إحدى الطائرات الأمريكية المجال الغربى الليبي أثناء مناورات الأسطول السادس .

سنة 1974 ، تم إيقاف تسليم عدد (8) طائرات (دى سي - 1309) الى ليبيا رغم دفع ثمنها البالغ (60) مليون دولار نقداً .
3 / 1 / 1975 م ، هذ وزير الخارجية الأمريكى بإمكانية إستعمال القوة ضد الدول المنتجة للنفط .

سنة 1977 م أضاف البتاغون إسم الجماهيرية الى قائمة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية .
1978 م ، خاضت الولايات المتحدة حرباً إقتصادية غير معلنة ضد ليبيا بهدف تجميد صفقات الإستيراد ومن بينها طائرات البوينج للنقل المدنى .

34 / 1 / 1978 م ، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بأن ليبيا تاقى في مقدمة الدول التى تعزى الولايات المتحدة الأمريكية إتخاذ إجراء ضدها وذلك نتيجة موقفها من القضية الفلسطينية .
خلال الفترة من 27 الى 30 / 7 / 1978 م ، أجرى الأسطول السادس الأمريكى مناورات بالقرب من المياه الإقليمية الليبية .
خلال عام 1979 م ، بدأت المخابرات المركزية الأمريكية تجنيد بعض العملاء والمترزقة من خلال المدعور (توماس آلن تونين) رئيس محطة المخابرات المركزية فى نيودلهى حيث تم تجنيد الجاسوس محمد يوسف المقرير .

يومى 8 ، 9 / 8 / 1979 م أجرى الأسطول السادس الأمريكى مناورات قرب المياه الإقليمية الليبية وذلك فى المنطقة شمال خط عرض 32 درجة و 30 ثانية مما أضطر أمانة الخارجية الى إبلاغ القائم بالأعمال الأمريكى بأن الجماهيرية ستدافع عن حقوقها فى مياهها الإقليمية .
فى 10 / 4 / 1980 م ، قامت السلطات الأمريكية بمضايقة أعضاء المكتب الشعبى العربى الليبى فى واشنطن وطردت أربعة منهم .
فى 12 / 5 / 1980 م ، تم إكتشاف خلايا أمريكية متآمرة تقوم بأعمال تجسس فى الجماهيرية قصد توسيع شقة الخلافات وتعطيقها بين الولايات المتحدة وليبيا .

فى صيف 1980 م ، وضعت خطة لضرب الطائر الذى كانت نقل

الأخ معمر القذافي في رحلة الى أوروبا الشرقية وقد تم ضياع طائرة إيطالية فوق مياه أوستيكا معتقدين إنها الطائرة المفقودة .

في مايو 1981 م ، أمر الرئيس ريجان بطرد بعثة المكتب الشعي العربي الليبي في واشنطن .

في 27 / 7 / 1981 م ، مجلة نيوزويك ، نشرت معلومات مفادها أن مدير المخابرات الأمريكية (وليام كيس) وافق على عملية مكلفة لقلب النظام في الجماهيرية وكانت الخطة تهدف حسب بعض أعضاء مجلس النواب الأمريكي الى اغتيال معمر القذافي .

في 8 / 8 / 1981 م ، دبر مدير المخابرات الأمريكية خطة تتضمن الدعاية الأعلانية والحرب النفسية ونشر الكراهية وحتى التصفية الجسدية ، وقد مهد لهذه الخطة أساسا الرئيس ريجان .

في يوم 19 / 8 / 1981 م ، الساعة السابعة واثنتي عشرة دقيقة صباحا ، تم الاعتداء على خليج سرت ، اذ قامت ثمان طائرات امريكية باعتراض طائرتين من طائرات السلاح الجوي العربي الليبي كانتا تقومان بالاستطلاع الروتيني في الاجواء والمياه الإقليمية ورمت عليهما واسقتنهما . في 31 / 8 / 1981 م ، نشرت مجلة نيوزويك مقالا تحت عنوان (الحرب غير المعلنة) جاء فيه :-

ان المعركة الجوية فوق البحر المتوسط سوف لن تتوقف الحرب غير المعلنة وان الولايات المتحدة مقتنعة بأن القذافي يعد خطرا وتهديدا للانظمة المؤيدة للغرب ولهذا السبب تحاول ادارة ريجان القبض عليه كقوة سياسية وعسكرية فعالة .

في 17 / 10 / 1981 م ، بدأ الاسطول السادس الأمريكي مناورات عسكرية قبالة خليج سرت امتدت حتى يوم 22 / 10 / 1981 م . في 16 / 2 / 1983 م ، وقع حادث جوي بين الطائرات الليبية المطاردة وطائرات أمريكية في المجال الجوي الليبي قرب مدينة بنغازي وذلك عندما أخترفت الطائرات الأمريكية المجال الجوي الليبي قرب بنغازي بـ 80 كم .

في 17 / 2 / 1983 م ، أمر الرئيس ريجان بتحريك حاملة الطائرات النووية (نمتر) باتجاه سواحل ليبيا .

خلال سنة 1984 م تسلل عدد من الجواسيس الذين جندتهم
المخابرات المركزية الأمريكية (سى آى آى) قصد القيام بعمليات القتل
وأشاعة البلبلة وذلك على مجموعات وفقا للتواريخ التالية : -
أ) ففى 4 / 2 / 1984 م ، تسللت خمس مجموعات تشكلت على النحو

التالى :-

- المجموعة الأولى : سالم القلالى ، وسالم المانى .
- المجموعة الثانية : خالد يحيى معمر ، وعبدالله الماطوشى .
- المجموعة الثالثة : صالح المؤدب ، وكمال الشامى .
- المجموعة الرابعة : اسامة شلوف ، وسالم عبدالسلام الحامى .
- المجموعة الخامسة : ناصر الدهره : وجمال السباعى ، وأنيس

محمد الربيع

ب) وفى ابريل من عام 1984 م ، تسللت مجموعة أخرى تلقت نفس
التدريب قصد القيام بالعمليات نفسها .. وقد تشكلت من :
العارف دخيل - مصطفى بوغزاره .

ج) فى مايو 1984 ، تسلل الجاسوس احمد ابراهيم حواس يرافقه كل
من عمار الحصاثرى وعلى بشر حمودة طبقا لخطة مدبرة تسهل لهم
القيام باعمالهم التخريبية العدوانية حيث ضبطت معهم جوازات سفر
سودانية وخرائط وأسماء شخصيات وطنية ، وقد كانت تلك الخطة
تستهدف تنفيذ عدد من الاعمال الشريرة منها : -

تصفية عدد اربعين شخصا وهو ما دلت عليه الوثائق التى ضبطت

بحوزتهم :

تدمير الاهداف الحيوية ، وتسميم آبار وخزانات مياه الشرب
باستخدام مائة استجلبت لهذا الغرض وقد تم ضبطها وتوثيقها لدى
الدوائر القضائية .

احراق الاسواق الشعبية التى كانت مكتظة بالليبيين والعرب
والاجانب ، وقد تمكنوا من حرق عدد منها مستخدمين انواعا من مختلف
الاسلحة والمتفجرات العادية والبلاستيكية وقد تم ضبطها وحددت بياناتها
ضمن محاضر التحقيق التى قامت به جهة الاختصاص .

وقد اعترف أولئك الجواسيس من أعضاء المجموعات المذكورة بأنهم تلقوا تدريبات مكثفة لتنفيذ تلك العمليات الارهابية على أيدي مسؤوليها. في المخابرات السودانية إبّان عهد النميري وكذلك على يدي (المسترجاك) المسلول عن محطة المخابرات المركزية الامريكية في السودان والذي كان على اتصال مباشر برئيس التنظيم الارهابي الجاسوس المدعو محمد يوسف المقريف ورفيقه على عبدالله الضراط . في صيف 1985 م ، نشرت صحيفة «الواشنطن بوست» تقريراً مطولاً على صدر صفحتها الرئيسية الأولى كتبه (بوب ود وورد ، وبول ، ويندورف) وقد جاء في التقرير :-

إنّحت وزارة الخارجية الأمريكية خطوات إستثنائية في صيف عام 1985 م بما فيها استدعاء السفير الأمريكي لدى مصر للعودة في مهمة سرية وذلك لايقاف خطة يرعاها البيت الأبيض للقيام بهجوم عسكري أمريكي مصري مشترك على الجماهيرية وتقضي الخطة بأن تقوم القوات المصرية بمهاجمة ليبيا واحتلال نصف أراضيها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية واستغلال هذا الوضع لإخراج القذافي من السلطة .

وقد أوصى بهذه الخطة كل من :-

روبرت ماكفرلين مستشار شئون الأمن القومي ونائبه جون بونيد كستر والرجل الثالث في المجلس (دونا لدفورتير) وأطلق على هذه الخطة فوق السرية للإطاحة بالنظام الشعبي في ليبيا إسم (الزهره) . وفي سنة 1985 م ، جندت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عملاء مرتزقة دربتههم على عدة خطط لتنفيذ عمليات لإغتيال الأخ قائد الثورة ، منها دس مادة سامة في طعام القائد تقضي تدريجياً على مناعة الجسم وتؤدي إلى موت بطيء دون أن تظهر أعراضها بسرعة ، وقد تعرض لهذه الخطة تقرير صادر عن الوكالة نفسها في 18/6/85 م ، تحت عنوان (تقديم الثغرات) إعترف بعدم فاعلية العملاء المأجورين ، وقد ورد هذا الإعتراف نفسه على لسان نائب مدير (السي أي أي) جون ماك ماهون . في عام 1986 م ، أصدر ريغان أمراً تنفيذياً حلده فيه الأول من فبراير

1986 م موعداً نهائياً للمواطنين الأمريكيين وللشركات الأمريكية بوقف جميع أوجه التعاون مع الجماهيرية .
في 24 / 3 / 1986 م ، قامت الولايات المتحدة بعدوان بحرى وجوى على خليج سرت وقد شاركت في هذا العدوان ثلاث حاملات للطائرات .

في 25 / 3 / 1986 م ، قامت الولايات المتحدة بمغامرة خطيرة ضد الجماهيرية ، ضاربة عرض الحائط بالأعراف الدولية ، حيث أسقطت الطائرات التابعة للبحرية الأمريكية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط قبالة خليج سرت قنابلها على مواقع مدنية في خليج سرت وحل زورق دورية كان يقوم بمهمة روتينية وإلحاق أضرار جسيمة بخافرة بحرية أخرى كانت تقوم بنفس المهمة في المياه الإقليمية ، وكانت المحصلة المروعة لهذه المغامرة أستشهاد طاقم الزورق الأول بالكامل وعددهم عشرة أفراد ، وفي حين أنه رغم نجاة أفراد طاقم الخافرة البخرية وعددهم 42 فرداً فقد تعقبتهم البحرية الأمريكية وقتلتهم جميعاً وهم يحاولون النجاة .

في 25 / 3 / 1986 م ، خولت الإدارة الأمريكية قائد الإسطول السادس العامل في البحر المتوسط القيام بمهاجمة المطارات الليبية في حالة تعرض السفن والطائرات الأمريكية للاعتداء من جانب القوات الليبية .
في 31 / 3 / 1986 م ، قالت صحيفة الإهرام المصرية أن الولايات المتحدة اقترحت على مصر ثلاث مرات على مدى الأشهر القليلة الماضية القيام بعمل عسكري مشترك ضد الجماهير الليبية .

في 4 / 4 / 1986 م تابع المستر جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى جولته التى يقوم بها فى الشرق الأوسط ، فقام بزيارة لحاملة الطائرات الأمريكية « أنتربرايز » قبالة ساحل سلطنة عمان وقد ردد البحارة الأمريكيون التهاتف عندما أبلغهم بوش أن الإجراء الذى أقدم عليه الإسطول السادس الأمريكى الشهر الماضى ضد الجماهيرية الليبية لفرن العقيد معمر القذافى دوساً آدمى أنفه .

في 15 / 4 / 1986 م ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدوانها الغاشم على الجماهيرية ، حيث نفذت عشرات الطائرات أوامر الرئيس

ريجان بقصف بيت العقيد معمر القذافي وقصف مدينتي طرابلس وبنغازي وأدى ذلك إلى أستشهاد مواطنين أبرياء وجرح العديد من النساء والأطفال وتدمير المباني والمواقع الدينية المقدسة ، وقد شاركت في هذا العدوان الأثم بريطانيا التي أنطلقت طائرات أف 111 من أراضيها ، وكان الهدف من ذلك كله بإعتراف وشهادة عدد من المستولين الأمريكيين أنفسهم القضاء على النظام الشعبى في ليبيا .

فقد صرح « فرنون وولترز » المندوب الأمريكى الدائم لدى الأمم المتحدة والسفير المتجول بأن الإدارة الأمريكية مصممة على مواصلة جهودها لمحاولة إسقاط هذا النظام .

في 15 / 4 / 1986 م ، صرح وزير الدفاع الأمريكى كاسير واينبرغر بأن المقاتلات القاذفة الأمريكية هاجمت خمسة أهداف من بينها ثكنة العزيزية التي تعتبر مقر القيادة العامة للعقيد معمر القذافي .

وبتاريخ 15 / 4 / 1986 م ، كشفت يومية الديلى ميل البريطانية نقلاً عن مصادر من واشنطن النقاب عن أن الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان دبر عملية سرية ترمى إلى الإطاحة بالنظام الشعبى في ليبيا عن طريق الإتصال بعدد من الضباط الليبيين الموجودين في الخارج ممن جندتهم المخابرات الأمريكية .

في 16 / 4 / 1986 م ، قال طيارون أمريكيون أشاركوا في الغارة على الجماهيرية أن إغتيال القذافي كان الهدف الأول للغارة .

في ١٧ / ٤ / ١٩٨٦ م ، قالت صحيفة (ديلى ميل) في لندن أن الرئيس الأمريكى رونالد ريجان دبر عملية سرية ترمى إلى الإطاحة بالنظام الشعبى في ليبيا وأضافت الصحيفة أن المخابرات الأمريكية تسعى إلى الإتصال بضباط ليبيين منشقين بغية تدبير عملية ترمى إلى الإطاحة بهذا النظام وأن المخابرات رصدت اعتماداً خاصاً لتمويل هذه العملية .

في 18 / 4 / 1986 م ، قال وزير الخارجية الأمريكى (جورج شولتز) أن قلب النظام الشعبى في ليبيا سيكون أمراً طويلاً ، وقال شولتز مرة أخرى من مكتبة بوزارة الخارجية أن أهداف الغارة الجوية تم إختيارها لتوضح للقوات الليبية المسلحة أن هدف الغارة هو الإطاحة بهذا النظام .

في 18 / 4 / 1986 م ، نسبت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية إلى مسئولين أمريكيين كبار قولهم أن الإدارة الأمريكية أعدت البرنامج التالي :-

إجراء مناورات عسكرية تمهيداً لضرب أهداف حيوية .
قيام المخابرات المركزية بعمليات خاصة تهدف إلى الإطاحة بالنظام الشعبي في ليبيا .

القيام بعمل مشترك مع فرنسا ضد ليبيا .
إيفاد مسئول أمريكي لإقناع الحلفاء في أور وبا لفرض حصار اقتصادي على ليبيا .

خلال عام 1986 م ، شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملة تضليلية سرية غير عادية ، ضمن خطة سرية اعتمدت في إجتماع سري بالبيت الأبيض في 14 / 8 / 1986 م ، وتقضي بإثارة البلبلة والإجهاض بأن هناك معارضة داخلية للنظام الشعبي في ليبيا .

في 25 / 4 / 1986 م ، كشفت مصادر غربية وثيقة الإطلاع إن أكثر من دولة أوروبية تلقت معلومات تفيد بأن الإدارة الأمريكية تخطط للقضاء على الزعيم الليبي معمر القذافي عن طريق الإغتيال حيث جرى تدريب عناصر الفريق المخصص لهذا الغرض وكان يضم عناصر شرق أوسطية جندت من قبل المخابرات الأمريكية .

في 26 / 4 / 1986 م ، ذكرت صحيفة (التايمز) البريطانية نقلاً عن مسئولين أمريكيين أن الهجوم على ليبيا تم التخطيط له لتحقيق مصرع الزعيم الليبي .

في 14 / 5 / 1986 م ، الفت وزارة الدفاع الأمريكية عقداً مع شركة فيات إيطالية لتزويد منشآت البحرية الأمريكية بحوالي 170 جرافة وآلية لأعمال التربة بحجة مشاركة الجماهيرية في مجلس إدارة الشركة .

في 5 / 10 / 1986 م « واشنطن بوست » ، وزعت وزارة الخارجية الأمريكية في 6 أغسطس الماضي ورقة عمل حول تغيير النظام الشعبي في ليبيا .

في 5 / 10 / 1986 م كشفت صحيفة واشنطن بوست عن

مذكرة داخلية وزعتها وزارة الخارجية الأمريكية في أغسطس الماضي خطة من شأنها أن تؤدي إلى إغتيال العقيد القذافي .

في 22 / 2 / 1987 م . . نشرت كل من نيويورك تايمز الأمريكية والصاندي تايمز اللندنية تقريراً صحافياً مشتركاً عن الغارة الأمريكية على ليبيا حيث أكد « سيمور هيرش » كاتب التقرير والذي أجرى لقاءات مع أكثر من 70 مسؤولاً أمريكياً أن الهدف الحقيقي للغارة لم يكن توجيه ضربة لمنشآت القذافيين أو المنشآت العسكرية بل إغتيال الرئيس القذافي شخصياً .

وكشف التقرير أيضاً أن الرئيس ريچان عقد اجتماعاً خاصاً يبحث إمكانية إغتيال الرئيس القذافي بعد أن أقنعه (وليام كيس) رئيس المخابرات المركزية السابق .

في ديسمبر 1987 م « في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 1987 م » بدأ وزير الخارجية الأمريكية جولته الأفريقية حيث زار ثمان دول منها دول الحزام الأفريقي وحث على التعاون والتكاتف ضد ليبيا .

في 22 / 12 / 1987 م . وصلت أول دفعة من السلاح الأمريكي إلى أنجامينا على متن طائرة (سي - 5 غلاسكي) . وفي الوقت نفسه أعلنت الخارجية الأمريكية أن رونالد ريچان وافق على مساعدة عسكرية لقوات حسين حبري قيمتها (15) مليون دولار .

في عام 1987 م ، بدأت مجموعات المتدربين على أعمال التخريب في التواجد بتشاد بعد أن جرى تدريبها بشكل مدروس حسب خطط عدوانية أمريكية ضد ليبيا ، حيث توفرت لتلك المجموعات ظروف العمل العدائي بما فيها فتح المعسكرات التي كان من بينها معسكر (أم سنينه) وأعداد أماكن لإيواء الخبراء العسكريين وتقديم الدعم المالي اللا محدود مع استحداث أساليب لائلاقية وممارسة الضغط النفسي والإرهاب على الأسرى الليبيين بتشاد .

لدرجة قتل بعضهم أمام زملائهم إذا رفضوا الانضمام إلى تلك المجموعات وكان من بين المقتولين على سبيل المثال المقدم عبدالسلام سحبان وعقيد طيار عبدالسلام شرف الدين . ونتيجة لانتصار قوات

الرئيس إدريس ديبي والقضاء على نظام العميل حبرى في نوفمبر 1990 م ، قامت الادارة الأمريكية بمسلسل قرصنة على أولئك الأسرى ، وفقاً للمالى :-

في 7 ديسمبر 1990 م ، حطت طائرة أمريكية من نوع سى 141 تحمل رقم (50280) قدمت من قاعدة رامبشتاين من المانيا الغربية على مطار أنجامينا بحضور السفير الأمريكى بتشاد وتم نقل (200) أسير ليبي كرهاً على متنها إلى نيجيريا .

في 8 ديسمبر 1990 م تم نقل (450) أسيراً ليبياً بالطريقة نفسها من مطار أنجامينا إلى زائير .

تم نقل عدد (250) أسيراً عربياً ليبياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية كرهاً بطائرة أمريكية (هر كوليس) من كينيا .

ويتاريخ 16 ديسمبر 1991 م كشفت صحيفة الحياة الصادرة في لندن بأن مراسلها زار معسكراً لتدريب الليبيين الذين هربتهم الولايات المتحدة الأمريكية من تشاد بولاية فرجينيا الأمريكية ، والذي يقع تحت إشراف المخابرات المركزية الأمريكية ، وكانت هذه الزمرة قد دربت في تشاد تحت إشراف الكولونيل (روبرت باغ) السفير الأمريكى السابق بتشاد والذي خطط أيضاً لمشروع أيوائهم وتدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بعمليات تخريب ضد الجماهيرية وهو ما أعترف به صراحة المدعو خليفة حفتر خلال المقابلة التي أجرتها معه صحيفة الحياة في عدها الصادر في 19 / 12 / 1991 م ، حيث قال صراحة أن الأمريكين أبدوا إستعداداً كاملاً لتقديم أى نوع من التدريب للقيام بعمليات إنزال بحرى وجوى على الجماهيرية .

أولة : موتف الجماهيرية المظلمى من المعالجة القانونية للأحداث

كان بعض المواطنين الليبيين محلاً لاتهامات تتعلق بالحوادث التي تعرضت لها كل من الطائرة الأمريكية (بأن أمريكا رحلة رقم

103 A . B) فوق مدينة لوزكارى ، والطائرة الفرنسية (يو . ت . أ 772) وما أن تلقت السلطات المختصة بالجماهيرية العظمى أوراقاً تتعلق بهذه الحوادث المؤسفة حتى بادرت باتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة فى إطار ماتقضى به تشريعاتها النافذة وأحكام القانون الدولى ذات العلاقة .

وهكذا ، وحيث أن الاتهامات المثارة تستدعى التحقيق واستجلاء الوقائع فقد تقرر ، منذ يوم الثامن عشر من شهر الحرت / نوفمبر / 1991 م إتخاذ الاجراءات التالية :-

- نذب قاض للتحقيق فى الوقائع المنسوبة لمواطنين لبيين .
- مناشدة كل ذى مصلحة فى فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، بمن فيهم أسر ضحايا الطائرتين المذكورتين ، تقديم مالديهم من معلومات وأدلة ، وذلك أما مباشرة لقاضى التحقيق المتندب أو عن طريق البعثات والمكاتب الشعبية العربية الليبية .
- التأكيد على تقديم كافة التسهيلات والضمانات اللازمة لكل من يرغب فى الادلاء بشهادته أو تقديم معلومات تساعد قاضى التحقيق فى الوصول إلى الحقيقة .

- الاعلان عن الاستعداد التام للتعاون مع السلطات القضائية المعنية بما يمكن من الكشف عن الحقيقة التى تهم الجميع وتشمل ذلك دعوة قضاة ومحامين من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكل ذى مصلحة للمشاركة فى أعمال التحقيق كدليل على جدية الاجراءات ونزاهتها .
- وقد وردت هذه الاجراءات فى بيان صادر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل بتاريخ الثامن عشر من شهر الحرت / نوفمبر / 1991 م وتقررت استناداً الى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية الصادرين فى الثامن والعشرين من شهر الحرت / نوفمبر / 1991 م والى قانون إعادة تنظيم المحكمة العليا رقم 6 لسنة 1982 والى القانون رقم 15 لسنة 1976 م بشأن نظام القضاء . ولايختلف أحكام هذه التشريعات بالخصوص عن نظيراتها فى تشريعات الدول الغربية التى صيغت أحكام التشريعات الليبية منذ أكثر من ربع قرن على هداها .

وترى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى أنها ، وبهذا النهج مستصل الى اظهار الحقيقة وتحديد المسؤوليات ، فالأمر يتعلق ، خلال هذه المرحلة بالوقائع وتحديداتها وليس بحكم القانون وتوقيع العقوبات على الأفعال المثارة في حالة ثبوتها . وبإظهار الحقيقة وتحديد الوقائع وتوافر الأدلة تتم الاحالة للقضاء في إطار العقوبات المقررة ، وهي عقوبات أشد من تلك المنصوص عليها في مجمل التشريعات الجنائية الحديثة .

ثانياً ، الإجراءات الليبية وأسماها القانونية (1) مباشرة الاختصاص القضائي

لقد عرضنا سلفاً للإجراءات القانونية المتخذة بشأن الاتهامات المثارة . وتقوم هذه الإجراءات على تولى السلطات القضائية الليبية معالجة هذه الاتهامات تطبيقاً للتشريعات النافذة . وقد تثير هذه المباشرة للاختصاص القضائي الوطني تساؤلات أخذنا في الاعتبار الأبعاد الدولية للأحداث وتعدد أطرافها ، ومع ذلك فإن مايقضى به القانون الليبي بالخصوص شأنه شأن غيره من التشريعات الجنائية الحديثة لا يختلف عن أحكام القانون الدولي ذات العلاقة . فحيث يتعلق الأمر بمتهمين ليبيين داخل البلاد ، فإن الاختصاص القضائي الوطني لا يطرح أية تساؤلات طبقاً للقانون الليبي . إذ أن أحكام القانون الجنائي الليبي تمتد سريانها الى الجرائم المرتكبة في الخارج ، وبشكل أكثر تحديداً على الجنايات والجرح التي يرتكبها الليبيون في الخارج (مادة 5 عقوبات) .

وكل ليبي إرتكب ، وهو خارج البلاد ، فعلاً يعتبر جنائية أو جنحة طبقاً للقانون الليبي تتم معاقبته وفقاً لهذا القانون اذا عاد إلى البلاد شريطة أن يكون الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذي إرتكب فيه الفعل (مادة 6 عقوبات) .

وهكذا ، وحيث يتعلق الامر باتهام مواطنين ليين داخل البلاد بإرتكاب جرائم بالخارج يعود للسلطات الليبية إتخاذ الاجراءات الجنائية المناسبة ضدهم ، إذا رأت أن الظروف تستدعى ذلك وإخطار الدول المعنية الأخرى اعتزامها مباشرة إختصاصها القضائي . وتختص السلطات القضائية الليبية باجراءات التحقيق مستعينة بما قد أجرى من تحقيقات أخرى والاحالة للقضاء أن كان لها مقتضى . ولا وجود لأى تعارض بين أحكام القانون الجنائي الداخلى السابق عرضها وقواعد القانون الدولى . إن من الأفكار التقليدية للقانون الدولى ضرورة صيانة قدر من النشاط للدولة لا يستطيع القانون الدولى أن يتدخل فيه فتأكد بذلك ذاتيتها . وكانت هذه الأفكار وراء مفهوم الاختصاص المطلق الذى أبرزه عهد عصبة الأمم (مادة 13 / 8) ثم مفهوم السلطان الداخلى للدولة الوارد بميثاق الأمم المتحدة (مادة 2 / 7)

وليس فى أحكام القانون الدولى الاتفاقي مايمس من هذه المفاهيم . ومن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بقمع الأفعال والجرائم الماسة بسلامة الطيران المدنى « إتفاقية طوكيو سنة 1963 الخاصة بالجرائم والأفعال الأخرى التى ترتكب على متن الطائرة » يضاف لذلك اتفاقية لاهائ سنة 1970 المتعلقة بقمع جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، واخيراً اتفاقية مونتريال سنة 1971 الخاصة بقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدنى .

لاشك بأنه تم ابرام اتفاقية طوكيو لحل مسألة تنازع الاختصاص القضائي .

هذا الا أن اتفاقية طوكيو لاصلة لها إلا بالجرائم المرتكبة عندما تكون الطائرة فى حالة طيران أو أثناء وجودها فوق أعالى البحار أو فى مكان آخر خارج اقليم أية دولة . وليس فى الوقائع المعلنة ما يظهر حدوث الجرائم المدعى بها فى الحالات والمجالات المشار إليها . وعليه وأياً كانت أحكام اتفاقية طوكيو المتعلقة بالاختصاص القضائي فانها غير ذات علاقة بالاتهامات المثارة .

وتم إبرام اتفاقية لاهاي سنة 1970 بهدف معالجة قصور اتفاقية طوكيو فيما يتعلق بالاستيلاء غير المشروع على الطائرات .
وإذا كانت هذه الاتفاقية قد تناولت هي الأخرى مسألة الاختصاص القضائي ساعية الى توسيعه قياساً على أحكام اتفاقية طوكيو ، إلا أنها تعد هي الأخرى غير ذات صلة بالأحداث المثارة ، بل بأحداث خطف الطائرات .

وتبقى اتفاقية مونتريال لسنة 1971 هي الخاصة بقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني . ومرة أخرى فلقد تم اعداد هذه الاتفاقية بروح معالجة قصور اتفاقي طوكيو ولاهاي وتأمين أكبر قدر من الحماية للطائرة وهي في الخدمة (منذ بدء اعداد الطائرة حتى مضي « 24 ساعة على الهبوط) أو في حالة طيران . (مادة 11) .

وسعت الاتفاقية الى توسيع الاختصاص القضائي ضماناً لمعاقبة الجاني هذا الا أن الاتفاقية ألزمت الدول المتعاقدة باتخاذ الاجراءات اللازمة لفرض اختصاصها القضائي في حالة تواجد المتهم في اقليمها ولم تقم بتسليمه . وفوق ذلك فإن أحكامها لا تـمس - وبصريح النص - بأى اختصاص جنائي تتم مباشرته طبقاً للقانون الداخلي (مادة 5) .

وألزمت الاتفاقية الدولة التي يوجد الجاني أو المتهم في إقليمها بالقبض عليه والتحقيق معه ومحاكمته بنفس الطريقة التي تتبعها في أية قضية ذات طابع خطير في حكم قانون تلك الدولة (مادة 6 - و مادة 7)

إن مثل هذه النصوص لا تختلف عن أحكام القانون الداخلي السابق ذكرها ولا وجود في الواقع في القانون الدولي - وهو القائم على تأكيد سيادة الدول وسلطانها الداخلي ما ينال من الاختصاص القضائي الوطني .

(2) طلب تسليم المتهمين وأحكام القانون الداخلي والدولي

بالتفصيل

ورد في البيانات والمواقف المعلنة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشكل خاص طلب تسليم المتهمين ليين . ولاوجود في القانون

الداخل أو القانون الدولى لآى سند يبرر مثل هذا الطلب أو الاستجابة له .

لقد سار القانون الليبى على نفس النهج الذى سارت عليه أغلب التشريعات فى دول العالم الأخرى من عدم جواز تسليم المواطنين . وطبقاً لنص المادة 493 / مكررة أفقرة د من قانون الاجراءات الجنائية الليبى الصادر فى 28 من شهر الحرث / نوفمبر / 1953 م فإن من شروط التسليم :

ألا يتعلق طلب التسليم بمواطن ليبى

وقد تمت مراعاة هذا الشرط فى اتفاقيات تسليم المجرمين التى أبرمتها الجماهيرية العظمى مع دول أخرى ليس من بينها فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية - ونصت هذه الاتفاقيات على عدم جواز تسليم مواطنى الدولة التى يطلب منها التسليم ، الأمر الذى يؤكد عدم جواز تسليم الدولة لمواطنيها مما يعد تطبيقاً صحيحاً لمبدأ سيادة الدولة على أقليمها ويحقق الانسجام مع قواعد القانون الدولى العام فى هذا الشأن . ولاشك بأن مبدأ تحقيق العدالة وعدم افلات المطلوب تسليمه من العقاب بالتجائه الى دولته ، يوجب على الجماهيرية العظمى أن تتولى هى تقديمه الى المحاكمة أمام قضائها من أجل الأفعال المنسوب إليه ارتكابها فى الاقليم الأجنبى .

ولذلك، تنص القوانين الجنائية لمختلف الدول على امكان محاكمة مواطنيها عن الأفعال التى ارتكبوها خارج الاقليم اذا عادوا اليه بعد ارتكابها دون أن يحاكموا أمام القضاء الأجنبى الذى وقعت الجريمة فى دائرة سلطانه .

وهذا ماورد فى القانون الليبى على النحو السابق ذكره (مادة 6 قانون عقوبات) .

وبهذا فقد حقق القانون الليبى التوافق فى منهجه بأخذه بالأحكام والقواعد المستقرة فى القانون الدولى العام بخصوص تسليم الأشخاص المطلوب تسليمهم من دول أخرى وما أنتهجه فى تشريعاته .

الداخلية بعدم السماح للمطلوبين من الافلات من المحاكمة والعقاب اذا ثبت ادانتهم عما هو منسوب اليهم من أفعال ارتكبت خارج الاقليم . واستنادا الى ماسلف ، فانه لاسند للاستجابة الى طلب التسليم باعتبار أن ذلك يتعارض مع مبدأ السيادة من ناحية ، ومع ما تضمنه التشريع الداخلى من ناحية ثانية .

كذلك فإن هذا يتفق مع قواعد القانون الدولى فى غياب أى اتفاقية دولية تلزم الجماهيرية العظمى بالتسليم .

وفى الواقع لاجود فى المعاهدات الدولية ذات العلاقة مايسند طلب التسليم أو الاستجابة له . وتعد اتفاقية مونتريال سنة 1971 من أكثر الاتفاقيات المتعلقة بسلامة الطيران صلة بالأحداث ، وذلك على النحو المشار اليه عند معالجة مسألة الاختصاص القضائى .

واذا كانت تلك الاتفاقية قد اعتبرت الجرائم التى تناولتها ضمن الجرائم الخاضعة للتسليم ، الا أن هذا التكييف مرتبط - بنص الاتفاقية - بوجود معاهدة تسليم قائمة بين الدول المعنية تدرج هذه الجرائم ضمن الجرائم الخاضعة للتسليم (مادة 8 / 1) .

ولم تذهب الاتفاقية لفرض أية التزامات جديدة على الدول خارج ما التزمت به فى معاهدات تسليم سارية بل أن الاتفاقية أكدت وفى أكثر من موقع على مراعاة الشروط التى يقضى بها قانون الدولة التى يطلب منها التسليم ، (مادة 3 / 1 - و - 8 / 2) . وهكذا ، وحيث يتعلق الأمر بطلب تسليم مواطنين لبيين يمنع قانون الاجراءات الجنائية اللبى الاستجابة له على النحو السالف ذكره ، فان الامتناع عن هذا التسليم يعد منسجما مع مجمل القواعد الدولية والداخلية ذات العلاقة .

وليس فى موقف الجماهيرية العظمى السابق عرضه ما يخالف ممارسات ومواقف الدول وأحكام الاتفاقيات الدولية .

فالولايات المتحدة الامريكية تقر بحق الدول التي عقدت معها اتفاقيات تسليم مجرمين بأن تمتنع عن تسليم مواطنيها (الاتفاقية المعقودة مع فرنسا ، سنة 1909) ، وأعمالاً لهذه الاتفاقية امتنعت المحكمة العليا عن تسليم مواطنين (قضية فالتين سنة 1936) ، ولما ارادت الولايات المتحدة تعديل هذا الوضع ، عدلت الاتفاقية المعقودة مع فرنسا سنة 1970 م ، وتمثل التعديل في العدول عن الحظر المطلق على تسليم المواطنين ، وجعل ذلك رهناً بالسلطة التقديرية للدولة المطلوب التسليم منها .

مؤدى ما تقدم أن الولايات المتحدة الامريكية تسلم بحق الدول الأخرى في الامتناع عن تسليم مواطنيها ، وأعمالاً لقاعدة المعاملة بالمثل فقد امتنعت بدورها عن تسليم مواطنيها .

أما بريطانيا ، فانها تتطلب لتسليم وجود اتفاقية تسليم مجرمين ، أو اتفاقية خاصة بكل حالة على حدة .

أما فرنسا ، فهي بحسب تشريعها الداخلى تمنع في تسليم المواطنين والرعايا الفرنسيين وكذلك ألمانيا حيث يحظر تشريعها ذلك .

وتسلم الاتفاقيات الدولية المعقودة بشأن تسليم المجرمين أو التي تتضمن أحكاماً تتعلق بتسليم المجرمين بحق الدولة المطلوب منها التسليم بالامتناع عن تسليم مواطنيها .

وبيان ذلك كما يلى : :

- 1 . الاتفاقية الاوروبية لتسليم المجرمين (لعام 1957 م) المادة السادسة بند (1 / أ)
- 2 - نموذج اتفاقية تسليم المجرمين التي اقترتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 سبتمبر 1990 م (المادة 4 / أ) .

3 - تدل الاحصائيات على أن مجموع 163 اتفاقية لتسليم المجرمين ، نصت 98 منها على استثناء المواطنين من التسليم صورة مطلقة ، في حين نصت 57 منها على اعطاء الدولة المطلوب اليها التسليم سلطة تقديرية في رفض تسليم مواطنيها ، واقتصرت ثمانى (8) معاهدات فقط على النص على التسليم دون اعتبار لجنسية الشخص المطلوب تسليمه

4 - تضمنت المبادئ التى اصدرتها اللجنة القانونية الاستشارية للدول الافرواسيوية في مؤتمرها الرابع (1961) التسليم بحق الدولة المطلوب منها التسليم في ان تمتنع عن التسليم بالنسبة لمواطنيها .

وفى مجال الاتفاقيات التى تنظم تأميم بعض الجرائم الدولية ومكافحة ارتكابها السابق ذكرها مثل اتفاقية لاهاي بشأن منع خطف الطائرات (1970) واتفاقية مونتريال بشأن قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدنى (1971) ، فانها قد عاجلت الحالات التى تمتنع فيها الدولة عن تسليم الشخص المطلوب منها تسليمه ، ولم تفرض التزاما بالتسليم وانما اقتصرت على النص على التزام الدولة بأن تتخذ الاجراءات القانونية المقررة لمسالة الشخص المطلوب تسليمه .

فى اطار ما تقدم ، يسوغ القول بأن امتناع الدولة عن تسليم مواطنيها يشكل قاعدة يقرها المجتمع الدولى ، وتقنها الاتفاقيات الدولية ، على أن يكون التزام اندولة باتخاذ الاجراءات القانونية لمحاكمة مواطنيها بديلا عن الالتزام بالتسليم .

خاتمة : - الاجراءات العملية التى اتخذتها سلطات التحقيق الليبية

مأن تلقت الجهات المختصة الاوراق المتعلقة بالأحداث المؤسفة حتى أحيلت هذه الاوراق لسلطات التحقيق التى باشرت على الفور اختصاصاتها القضائية .

وهكذا تم استجواب جميع المتهمين والتحقيق معهم وفقا لما تقضى به التشريعات النافذة . كذلك طلبت ، من خلال القنوات السياسية المعروفة ، التحقيق وسماع شهادة شهود بعض العناصر في الخارج . على أن القيام بالتحقيق على الوجه الصحيح يتطلب قانونا الاطلاع على كل الوثائق ومحاضر التحقيق المتعلقة بالأحداث المشار إليها ، ويكون هذا الاطلاع من خلال الحصول على صور رسمية من هذه الاوراق أو التمكين من الاطلاع عليها أو عقد لقاء بين مختلف جهات التحقيق المعنية لبحث الامر في نطاق القانون .

وهذا ما طالبت به الجهات القضائية الليبية المتتدبة للتحقيق من خلال مراسلات رسمية وجهت الى كل من النائب العام للمملكة المتحدة ورئيس هيئة المحلفين العليا لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة وقاضي التحقيق الفرنسي . على أن هذه الطلبات لم تلق حتى هذه اللحظة أية استجابة .

لقد سلكت الجهات القضائية الليبية الطريق الذي رسمته القوانين والاتفاقيات الدولية وأهابت الجماهيرية العظمى منذ احوال الاوراق اليها بالجهات القضائية المعنية أن تكون سنداً لسلطات التحقيق الليبية للوصول الى الحقيقة الكاملة . كذلك دعت كل الاطراف ذات العلاقة للتعاون في التحقيق الجارى لاثبات نزاهة التحقيقات وسلامة الاجراءات . ان في احترام القانون وحده ونزاهة وحيدة واستقلال السلطات القضائية ما يؤمن اظهار الحقيقة وقرار العدالة ، وتربأ الجماهيرية العظمى بالقضاء عموما بحجارة مواقف واعتبارات بعيدة عن مهامها الجلييلة في اقرار الحق والعدل .

رابعاً : - مواقف أخرى للجماهيرية العظمى تهدف لحل أو تجاوز ما يثار حول تنازع الاختصاص

(1) قبول التحقيق الدولي

رغم الاعتبارات المؤيدة للاختصاص القضائي الوطني الليبي ، رأت الجماهيرية العظمى بأن الابعاد الدولية للأحداث المثارة قد تجعل من التحقيق الدولي وسيلة مناسبة للبداية في حل الخلاف . ان الخلاف القائم حتى هذه اللحظة لا يتعلق بحكم القانون الذي يعلن الجميع الالتزام به بل بوقائع متشعبة تمتد لأكثر من دولة . ولإجراءات التحقيق طابعها القضائي وتعد الحيطة والنزاهة من أصولها الثابتة . ورغم الثقة في حيطة الهيئات القضائية الليبية فإن الرغبة في اقناع أطراف أخرى في نزاهة التحقيق قد دفعت لقبول التحقيق الدولي .

خاصة وقد اتجهت ممارسات الدول والمنظمات الدولية - وفي حالات مماثلة - لهذا الاجراء كلما استدعت الظروف استجلاء الوقائع قبل تسوية الخلاف نهائيا .

على أن الدخول في مثل هذا التحقيق يستدعي قبولاً مماثلاً من الدول المعنية الأخرى له التي ترفض حتى هذه اللحظة تقريرا أية صيغة سلمية لتسوية النزاع على أساس القانون وقواعده الداخلية والدولية .

ولازالت الجماهيرية العظمى ترى بأن في التحقيق الدولي ما يضمن سرد الوقائع واستخلاص المسؤوليات موضوعيا مما يمهد لتسوية الخلاف بالطرق السلمية المتاحة .

(2) - قبول الرجوع لمحكمة العدل الدولية لتحديد الجهة المختصة بالتحقيق

بدافع الرغبة في إيجاد حل سلمي للخلاف وهو التزام فرضته المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن الجهايرية العظمى لم تستبعد اللجوء لمحكمة العدل الدولية باعتبارها الاداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة . وهكذا يترك لهذه المحكمة ذات الاختصاصات القضائية والافئائية البث في مسألة الاختصاص وتحديد الدولة أو الدول المختصة بالتحقيق .

على أن اختصاص المحكمة في مسألة ما ومن حيث الفصل فيها منوط بآرادة جميع أطراف الخلاف . ومن ناحيتها فإن الجهايرية العظمى لا تستبعد اللجوء للمحكمة المذكورة وفق الاجراءات والطرق المتفق عليها ، ولا ينال هذا الموقف من قبول الطرق السلمية الأخرى لحل المنازعات من مفاوضات ووساطة وتحقيق .

على ان الأطراف المعنية الأخرى لم تظهر حتى هذه اللحظة أية استجابة في هذا الخصوص مما يثير التساؤلات حول استعدادها والتزامها الفعلى بتسوية الخلافات بالطرق السلمية وفق ما يقضى به ميثاق الأمم المتحدة ومجمل أحكام القانون الدولى .

بيان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

تلقت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى بدهشة ، التصريحات البريطانية والأمريكية التى تتهم فيها من اسمتهم بعناصر ليبية بالتورط فى الحادث المؤسف الذى أدى الى تحطم طائرة بان امريكان سنة 1988 م ، وفى الوقت الذى تنفى فيه اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى نفيا قاطعا ايه علاقة لليبيا بالحادث المذكور أو أى علم للسلطات الليبية به ، فأنها تؤكد مجددا ادانتها للارهاب بكل أشكاله وتعرب عن تعاطف الشعب الليبى وتضامنه مع اسر الحادث المذكور .

ان دولة صغيرة نامية مثل ليبيا حينما تتهم من طرف دولة كبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، وتحفظ بحقها الكامل في الدفاع المشروع عن نفسها امام القضاء النزيه والمحايد ، امام منظمة الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وغيرها .

ان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى اذ تشير الى ان لغة التهديد لاتستجيب لمعطيات العصر ، وان البديل لذلك هو الحوار ، والحجة والمنطق ، تؤكد انه لم يتم اى اتصال بالسلطات القضائية المختصة في ليبيا لاستيضاح الحقيقة والتحقق من هذه الاتهامات .
اننا ندعو الولايات المتحدة وبريطانيا الى اللجوء الى منطق القانون والحكمة والعقل من خلال الاحتكام الى لجان تحقيق دولية محايدة او الى محكمة العدل الدولية .

بيان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

بتاريخ 18 / 11 / 1991 م سلم سفير ايطاليا لدى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الذى ترعى بلاده المصالح البريطانية في ليبيا المستندات المتعلقة باتهام من اسمتهم بمواطنين ليبيين يدعى بان لهم علاقة بحادث تحطم طائرة بان امريكان رحلة رقم 103 في اجواء اسكتلندا عام 1988 م .

وان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى بعد ان نظرت في هذه المستندات واتضح انها ذات طبيعة قضائية وتعلق بحادث تحطم طائرة مدنية وطلب واضح بتسليم مواطنين لاتهامهم في هذا الحادث .
فقد قامت اللجنة باحالة هذا الطلب الى اللجنة الشعبية العامة للعدل بصفتها الجهة ذات الاختصاص التى ترعى تنفيذ القانون للنظر فيه وتقييم محتوياته من حيث الشكل والموضوع والافادة بما تقول به القوانين المعمول بها في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

**بيان من اللجنة الشعبية العامة للعدل بالجمهورية المصرية
حول حادثة تعظيم الطائرة الأمريكية في اجواء اسكتلندا بتاريخ
21 / 12 / 1988 م**

تلقت اللجنة الشعبية العامة للعدل بتاريخ اليوم
18 / 11 / 1991 م عن طريق المكتب الشعبى للاتصال الخارجى
والتعاون الذى الى قرار الاتهام الصادر عن المدعى العام الاسكتلندى
والمتضمن اسر القبض على مواطنين لبيين بشأن حادث طائرة (بان
امريكان) فى رحلتها رقم (103) ب 1/ بتاريخ 21 / 12 / 1988 م
فى اجواء اسكتلندا .
وبعد الاطلاع على هذا القرار وما تناولته وسائل الاعلام بالخصوص
واستنادا الى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية الصادرين فى
28 / 11 / 1953 م والى قانون اعادة تنظيم المحكمة العليا رقم (6)
لسنة 1982 م والى القانون رقم (15) لسنة 1976 م بشأن نظام
القضاء ، فقد تقرر ما يلى :-

اولا :

ندب الاستاذ : احمد الطاهر الزاوى المستشار بالمحكمة العليا قاضيا
للتحقيق فى الوقائع المتسوبة للمواطنين الليبيين الوارد ذكرهما فى قرار
الاتهام المشار اليه .

ثانيا :

تطلب اللجنة الشعبية العامة للعدل من كل ذى مصلحة فى بريطانيا
والولايات المتحدة الأمريكية بمن فيهم اسر ضحايا الطائرة المذكورة تقديم
مالديهم من معلومات وأدلة ، وذلك اما مباشرة لقاضى التحقيق المتدب
أو عن طريق البعثات والمكاتب الشعبية العربية الليبية فى الخارج .

تؤكد اللجنة الشعبية العامة للعدل على استعدادها لتقديم كافة التسهيلات والضمانات اللازمة لكل من يرغب في الادلاء بشهادته أو تقديم معلومات تساعد قاضي التحقيق في الوصول الى الحقيقة .

رابعاً :

تبدى اللجنة الشعبية العامة للعدل استعدادها للتعاون مع السلطات القضائية المعنية بما يمكن من الكشف عن الحقيقة التي تهتما جميعا .

اللجنة الشعبية العامة للعدل

بيان اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

بتاريخ 21 / 11 / 1991 م قام سفير مملكة بلجيكا المعتمد بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى باعتبار بلده ترعى مصالح الولايات المتحدة فى الجماهيرية العظمى بتسليم مدير ادارة الشئون القنصلية بالمكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى وثيقة باللغة الانجليزية تتضمن اتهاماً من قبل المدعى العام الامريكى بمقاطعة كولومبيا موجهاً ضد اثنين من الرعايا الليبيين فى حادث سقوط احدى طائرات شركة بان أمريكان عام 1988 م فوق لوكربي باسكتلندا .

ولقد نظرت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى فى هذه الوثائق التى اتضح انها ذات طبيعة قانونية ورأت اللجنة احوالها الى اللجنة الشعبية العامة للعدل للنظر فيها وتقييمها من حيث الشكل والموضوع دراستها وتحليلها بعد ترجمتها والتصرف وفق مآثليه قوانين الاجراءات الجنائية والعقوبات فى ليبيا .

وسيقوم المكتب الشعبي للاتصال الخارجى والتعاون الدولى بابلاغ
سفير مملكة بلجيكا برد أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل .

23 / 11 / 1991 م .

بيان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

اطلعت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى على
البيانات الصادرة عن كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة
وكذلك فرنسا .

وبعد ان تمت دراسة هذه البيانات تؤكد اللجنة على مايلى :

اولا :

أكدت ليبيا علناً وتعيد ذلك أمام الراى العام العالمى إن سياستها
تناهض كافة إشكال الإرهاب وكافة العمليات الإرهابية التى تستهدف
المدنيين الأبرياء وأنها لم ولن ترتبط بأية مجموعة مهما كانت مسمياتها تقوم
بهذا العمل غير الإنسانى ، لأن ليبيا ذاتها كانت ضحية للإرهاب وأن
العالم سيتأكد يقيناً وبشكل عملى محدد وواضح من هذه السياسة .
كما ان الجماهيرية الليبية تذكر بانها لن تسمح باستخدام اراضيها أو
مواطنيها فى عمليات ارهابية .

ثانيا :

برغم ما انطوت عليه بعض البيانات من لغة غير ودية فان ليبيا اقتناعاً
منها بان العدل فى العالم هو شئ واحد تود التذكير بان السلطات الليبية
المختصة قد تسلمت نص الاتهامين الموجهين لمواطني ليبيا من كل من
رئيس هيئة المحلفين العليا لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة والنائب
العام للمملكة المتحدة وكذلك البيان الفرنسى بطائرة دى سى 10

الفرنسية ، وان ليبيا سوف تتعامل مع المستندات المذكورة بروح ايجابية
ببناءة .

ثالثا :

وفي هذا الصدد قامت ليبيا بمخاطبة المدعين سالفى الذكر وبموجب
كتاب رسمي صادر عن قاضي التحقيق المكلف من قبل السلطات
المختصة طالبا فيه اما الاطلاع على محاضر التحقيق المتعلقة بالحادث
المؤسف لطائرة بان امريكان 103 التى سقطت فوق لوكوى او بتحديد
موعد للقاء مع المدعين المذكورين لمباشرة مايلزم من تحقيقات وصولا
للحقيقة

رابعا :

ان كافة الطلبات التى تقدمت بها كل من الولايات المتحدة الامريكية
والمملكة المتحدة وكذلك الجمهورية الفرنسية سوف تلقى كل عناية حيث
ان السلطات الليبية المختصة ستقوم بفحصها والتعامل معها بكل جدية
وبما يتفق مع مبادئ الشرعية الدولية بما فى ذلك حقوق السيادة واهمية
تحقيق العدالة للمتهمين والضحايا .
وان ليبيا ترحب بإمكانية حضور لجنة من رجال القانون العرب
والدوليين لمتابعة سير التحقيق .

خامسا :

ان ليبيا تنظر بايجابية للانفراج الدولى وما اشاعه من مناخ يرسخ السلم
والامن الدوليين ويؤدى الى بروز نظام دولى جديد تتساوى فيه جميع الدول
ويتم فيه احترام حرية الشعوب واختياراتها وتؤكد فيه مبادئ حقوق
الانسان وشرعة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى .

بيان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

1 - قامت الادارة الامريكية والحكومة البريطانية باصدار بيان بتاريخ 27 الحرت 1991 م متعلق بالحادث المؤسف الذى أدى الى تحطم طائرة بان امريكان رحلة رقم (103) فوق قرية لوكربي ، وهو بيان يؤكد نية مبيتة لتحقيق أهداف سياسية تستهدف النظام السياسى الشعبى بالجمهورية .

إن استخدام وسائل الاعلام سبيلاً للتخاطب لايساعد على حل المشاكل بين الدول ، وهو سبيل فى التعامل لايمكن إقراره فى العلاقات الدولية ذلك ان الحوار عن طريق القنوات الدبلوماسية هو الاسلوب الامثل والانجح .

ولما كان البيان المشترك الامريكى / البريطانى قد قفز الى الاحكام وأنبا عن نية مبيتة تبنت للعدوان ، وفرض شروطاً محددة فانه لا يستند الى الشرعية الدولية أو القانون الدولى ويخالف ميثاق الأمم المتحدة .
أن قرار إتهام لبيين فى حادث تفجير طائرة بان امريكان (103) لا يستند الى اية ادلة او براهين ، وأن ادانتها المسبقة عن طريق الاعلام ودون محاكمة عادلة يخالف ما استقر عليه فى كافة الدساتير ومواثيق حقوق الانسان وهو « ان المتهم برىء حتى تثبت ادانته » أى ان هذا مجرد اتهام تحاول الادارة الامريكية والحكومة البريطانية ان تقنع العالم عن طريق البيانات ووسائل الاعلام بانه ادانة وحكم قضائى بات .

2 - ان موضوع حادث طائرة بان امريكان (103) اذا كانت المسألة تتعلق بتطبيق القانون وفقاً لاجراءات قضائية ، فإن الجمهورية ترى ان يتم التحقيق فى الموضوع - متى تعلق بليبيين - وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية الصادر فى سنة 1953 م وذلك عن طريق قاض لبيى للتحقيق ، وتقبل الجمهورية ان يشترك معه فى التحقيق قضاة من امريكا وبريطانيا للتأكد من سير الاجراءات بنزاهة وبشكل سليم . .

وللمنظمات الدولية وجميعيات حقوق الانسان واسر الضحايا إرسال مراقبين أو محامين لحضور التحقيق ، كما ان لهذه الدول أن تطلع على سير التحقيق لأي مهمة أخرى تتطلب ذلك .

وسوف يأخذ قاضي التحقيق في اعتباره الحصول على التحقيقات التي سبق اجراؤها في خصوص الحادث بما في ذلك التحقيقات التي تمت في اسكتلندا وولاية كولومبيا .

وستعاون الجهات المختصة في الجاهيرية مع المحققين الاسكتلنديين والامريكيين تعاوناً كاملاً للوصول الى الحقيقة .

ان اتخاذ اي من الاجرائين المشار اليهما اعلاه يقف حائلاً دون - القفز مباشرة لاصدار حكم على افراد بالمخالفة لقاعدة معترف بها في جميع دساتير العالم ومواثيق حقوق الانسان من ان المتهم برىء الى ان تثبت ادانته .

أما اذا كانت المسألة تتعلق بخلافات سياسية بين الجاهيرية من جهة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة أخرى - وهو مانعته - فان بحث امر هذا الخلاف يجب ان يتم على اساس ميثاق الأمم المتحدة ، ذلك الميثاق الذي يحرم العدوان أو التهديد به ، والذي يدعو الى حل الخلافات بالطرق السلمية بما فيها التفاوض فاذا تعدل الحوار المباشر لكون العلاقات الدبلوماسية غير قائمة بين الجاهيرية وكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - بقيامهما من جانب واحد بقطع تلك العلاقات - فان الحوار يمكن ان يتم عن طريق طرف أو اطراف أخرى في نطاق الامم المتحدة .

3 - ان عدم القبول بأي من الوسيلتين المشار اليهما ، والاتجاه الى سبيل البيانات واستخدام وسائل الاعلام لايؤثر فحسب على الراي العام بشكل خاطيء وغير صادق ، بل أن له مفعوله المؤثر على المحققين والقضاة والمتهمين اذ يمنع المحققين من ان يقوموا بالتحقيق في ظروف نزيهة ومحايدة ومنع القضاة من ان يقوموا بمحاكمة عادلة ، ويوجب عن المتهم توفر محاكمة عادلة ومنصفة له وهو ما يتعارض مع الحقوق الأساسية للإنسان .

ومن ناحية اخرى فان اسلوب البيانات التي ترقى الى درجة الانذار واملاء الشروط ، يخالف بشكل واضح ميثاق الأمم المتحدة ، وهو أسلوب لا يمكن قبوله أو اقراره في العلاقات الدولية ذات السيادة .

4 - ان الجماهيرية باصدارها هذا البيان ترى انها قد وضحت حقيقة الموقف في خصوص حادث طائرة بان امريكان (103) المؤسف وأنها تتمسك بتطبيق وسيادة القانون دون اجحاف بحق من سلط عليهم الاتهام أو حق الضحايا المأسوف عليهم وعائلاتهم وذويهم . . كما انها تتمسك بقواعد العلاقات الدولية المعترف بها دون اجحاف بسيادة اى من تلك الدول .

2 من شهر الكانون 1991 م

مذكورة من اللجنة التسمية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

تابعتم بلا شك التصريحات الصادرة من حكومتى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والتي تتهم من اسمتهم (بعناصر ليبية) بالمسؤولية عن الحادث المؤلم الذى ادى الى تحطم (طائرة بان ام) عام 1988 م (فوق اسكتلندا) .

وفي الوقت الذى اعلنا فيه استغرابنا لصدور مثل هذه التصريحات التى تحمل إتهاماً . وتهديداً فى الوقت الذى تشهد فيه العلاقات الدولية وفاقاً بين الدول يؤدى الى ارساء قيم الحوار .

وصدور هذه التصريحات الرسمية عن وزارة العدل الامريكية والناطق الرسمي للبيت الابيض ، ووزير الخارجية البريطانية ، يشكل نية مبيتة وتخطيطاً مبرجماً للعنوان على الشعب الليبي .

وقد دأبت الادارات الامريكية المتعاقبة على التدخل فى الشئون الداخلية لليبيا من اجل تغيير نظامها الشعبى السياسى والاجتماعى بالقوة ، وممارسة كل الضغوط عليها والتأمر على اختياراتها السياسية والاجتماعية وارهابها والذى وصل فى احيان كثيرة الى العدوان ، متدرعة فى ذلك بحجج باطلة تفتقر الى اى دليل مادى ملموس .

وقد تحدث ليبيا عبر المواجهة التي فرضت عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، الإدارات الأمريكية امام الراى العام الأمريكى والعالمى أن تقدم دليلاً مادياً ملموساً يؤكد إتهاماتها الا ان الإدارات الأمريكية فى كل مرة تفشل فى تقديم اى دليل مادى ملموس ، وتتهرب من مواجهة الحقيقة الكامنة فى زيف ادعاءاتها .

أولاً : ففى سنة 1986 م لفقت الادارة الأمريكية حججاً باطلة لاستند على اى دليل ملموس ومادى واتهمت ليبيا. زوراً وبهتاناً بأنها المسئولة عن تفجير ملهى برلين وعن حادث التفجير فى مطار روما وقامت بالعدوان العسكرى الغادر ليلا - دون إنتظار لنتائج التحقيق - على الشعب الليبي وهو نائم فى أمن واطمئنان ضاربة عرض الحائط بكل القيم الاخلاقية والانسانية هفتلت الاطفال والشيوخ والمواطنين الابرياء ، ودمرت المدارس والمستشفيات ورياض الاطفال ، وأدخلت الرعب النفسى فى قلوب النائمى من الاطفال والشيوخ والنساء بعدوانها الغادر الذى لامبرر له .

وقد تبين بعد ذلك من نتائج التحقيق فى الحادثين المذكورتين ان ليبيا ليس لها اى علاقة بهما ، ورغم ذلك فان الادارة الأمريكية لم تعتذر عن هذا العدوان ، وكان الناس الذين قتلوا قطع من الغنم ، على الرغم من أن العالم عبر منظماته الدولية والاقليمية والقوى الديمقراطية قد ادانت العدوان ، وبرأت الشعب الليبي ، معتذرة ومواسية ومتضامنة مع اسر الضحايا والجرحى عبر القرارات الدولية المتوالية ومنها :-

- قرار الجمعية العامة رقم 41/ 38 الصادر فى 20 نوفمبر 1986 م .
- قرار القمة الثامنة لدول عدم الانحياز المنعقد فى هرارى عام 1986 م .

- اعلان رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى اجتماع القمة الافريقية الدورة 22 فى يوليو 1986 م .

- بيان القمة الاسلامية رقم 21 فى دورته بالكويت عام 1987 م .
ثانياً : أن أمريكا تستغل الوضع الدولى الراهن لتنصب نفسها حكومة عالمية ، وشرطياً دولياً ، تحدد الحق والباطل ، والاخلاق والسلوك وهما

هى تفاجئنا وتفاجىء العالم بتلفيق حجج جديدة واهية ، واتهام ليبيا زوراً
وبهتاناً مرة اخرى بعد مضي ثلاث سنوات على تحطم (طائرة بان ام)
الامريكية والتي اجرت الادارة الامريكية تحقيقاً حولها .

، سمعت ليبيا ، كما سمع العالم تصريحات بعض المسئولين الامريكيين
والبريطانيين بنفى علاقة ليبيا بهذه الحادثة ، وتوجيه اتهامهم لأطراف
اخرى .

ولكن ، بقدرة قادر عملت الولايات المتحدة الامريكية على نقض ما
نسبته للأطراف الاخرى من اتهامات ، وبرأتها واتهمت ليبيا - التى سبق
لها ان برأتها - ربما لشيء لا يروق للادارة الامريكية فى السياسة الليبية ، فى
نية مبيتة للعدوان بهدف تغيير النظام الشعبى الديمقراطى بالقوة ، ذلك
النظام السياسى الشعبى الذى لاترضى عنه الادارة الامريكية ، مخالفة فى
ذلك ميثاق الأمم المتحدة الذى يحرم التهديد بالعدوان ، او العدوان
والذى يدعو الى حل المشاكل بين الدول بالحوار والطرق السلمية .

وتقوم الادارة الامريكية مرة اخرى بتلفيق تهم باطلة لاتستند على اى
دليل مادى ملموس ، وتقفز الى النتائج وتقرر العدوان كما جاء على لسان
المسئولين الامريكيين والبريطانيين .

ونحن - مرة اخرى - نتحدى الادارة الامريكية والبريطانية أمام الرأى
العام الأمريكى والبريطانى والعالمى أن تقدما اى دليل مقنع ملموس .
ومع ذلك ، عندما علمت اللجنة الشعبية العامة للمعدل من اللجنة
الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى التى استلمت مذكرة من
الحكومة البريطانية تتهم فيها بما يسمى اثنتين من الليبيين .

قامت هذه اللجنة بتعيين قاضى للتحقيق فيما نسب اليهما . وطلبت اللجنة الشعبية العامة للعدل من الادارة الامريكية والحكومة البريطانية تعيين محامين لمتابعة نزاهة وسلامة التحقيق .

كما طلبت من المنظمات الدولية والانسانية أيضاً تعيين محامين للتأكد من سلامة ونزاهة هذا التحقيق وذلك حرصاً من الجماهيرية العظمى على الوصول إلى الحقيقة كما هي ، لاكمال تراها وتريدها الحكومتان الأمريكية

والبريطانية ، وهو ما يؤكد صدق نيتنا ، واستعدادنا غير المحدود في التعاون لكشف الحقيقة .

وتعلن الجماهيرية العظمى استعدادها للتعاون مع أى جهة قضائية دولية ومحايدة كل التعاون معها لأننا الضحية في هذه المسألة . أما إذا كان الأمر يتعلق بعدوان جديد مبيت من قبل الادارة الامريكية والحكومة البريطانية قصد معاقبة ليبيا وتغيير نظامها السياسى الشعبى والاجتماعى بالقوة ، ومعاقبتها لمواقفها السياسية . فإننا نتوقع من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمجتمع الدولى والشعوب والحكومات المحبة للعدل والسلام ، والرأى العام العالمى أن يقف إلى جانب ليبيا دفاعاً عن الحق ، ودفاعاً عن ميثاق الأمم المتحدة الذى يضمن حق المساواة بين الشعوب وحققها في اختياراتها السياسية والاجتماعية ، هذا الحق الذى تضمنه الشرائع الساوية ، ويكفله القانون الدولى وينص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

إننا إذ نضع أمامكم هذه الحقائق محددة وجهة نظرياً لتتطلع إلى موقف جماعى يضع حداً لهذا العدوان المتكرر على الشعب الليبى ، كما إننا نحفظ بحقنا - ووقوفكم معنا - في الدفاع عن أنفسنا طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، مقدرين دوركم في الحفاظ على الأمن والسلام وإقامة عالم يتساوى فيه كبيره وصغيره ، قويه وضعيفه .

السيد / النائب العام للمملكة المتحدة

بعد التهيئة ، ، ،

يسعدنا أن نهي اليكم أنه قد أحييت الينا الأوراق المتعلقة بالحادث المؤسف الذي أدى إلى انفجار الطائرة البوينج 747 التابعة لشركة بان أمريكان أثناء قيامها برحلتها رقم (P . A . 103) فوق الاجواء الاسكتلندية يوم 21 / 12 / 1988 م . وذلك بعد أن وافقت الجمعية العمومية للمحكمة العليا على انتدابنا للتحقيق في هذه الواقعة .

وباطلاعنا على قرار الاتهام الذي أعده السيد المدعى العام الاسكتلندي ، واتهم فيه اثنين من المواطنين الليبيين بتدبير هذا الحادث وتنفيذه وبعث به اليكم وصدر بمقتضاه أمركم إلى مأموري الضبط القضائي في بريطانيا لالقاء القبض عليهما ، تبين لنا أنه وان كان القرار المشار إليه قد تضمن الحثيات التي أدت إلى إصدار هذا الأمر وفقا لمعلومات حصل عليها المحقق ، إلا أن هذا القرار يترتب عليه وفقا للمادة السادسة من قانون العقوبات الليبي الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1953 م والتي تقضى بمعاقبة كل ليبي ارتكب وهو خارج ليبيا فعلا يعتبر جناية أو جنحة في هذا القانون بمقتضى أحكامه اذا عاد إلى ليبيا وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه ، نقول يترتب عليه ضرورة أن يتم التحقيق مع المذكورين ثم تقديمهما إلى المحاكم الجنائية المختصة في حالة كفاية الأدلة لمعاقبتهما .

وتعلمون سيادتكم أن القيام بهذا التحقيق على الوجه الصحيح قانوناً يتطلب الاطلاع على كل الوثائق ومحاضر التحقيق المتعلقة بهذا الحادث المؤلم وهو ما نأمل أن يتحقق عن طريقكم اما بتزويدنا بصور رسمية على هذه الأوراق ، واما بإصدار أمركم بتمكيننا من الاطلاع عليها ، واما بتحديد موعد للقاء بيننا وبينكم لبحث الأمر في نطاق القانون .

نشكركم سلفاً على حسن تعاونكم .

أحمد الطاهر الزاوي

المستشار بالمحكمة العليا والمنتدب للتحقيق

**السيد / رئيس هيئة المحلفين العليا لمقاطعة كولومبيا بالولايات
المتحدة الأمريكية**

بعد التحية :

يسعدنا أن نهى اليكم أنه قد أحييت الينا الأوراق المتعلقة بالحادث
المؤسف الذي أدى إلى إنفجار الطائرة البوينج 747 التابعة لشركة بان
أمريكان اثناء قيامها ، برحلتها رقم (P .A 103) . فوق الاجواء
الاسكتلندية يوم 21 / 12 / 1988 م ، وذلك بعد أن وافقت الجمعية
العمومية للمحكمة العليا على انتدابنا للتحقيق في هذه الواقعة .

وباطلاعنا على قرار الاتهام المرفق بالأوراق والذي يتضمن اتهام اثنين
من المواطنين الليبيين بتدبير هذا الحادث وتنفيذه ، تبين لنا أنه وان كان
القرار يترتب عليه وفقا للمادة السادسة من قانون العقوبات الليبي الصادر
بتاريخ 28 نوفمبر 1952 م والتي تقضى بمعاقة كل لىبى إرتكب وهو
خارج ليبيا فعلا يعتبر جناية أو جنحة في هذا القانون بمقتضى أحكامه ،
إذا عاد الى ليبيا ، وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى
أرتكب فيه .

نقول يترتب عليه ضرورة أن يتم التحقيق مع المذكورين ثم تقديمهما في
حالة كفاية الأدلة إلى المحاكم الجنائية المختصة لمعاقبتهم .
وتعلمون سيادتكم أن القيام بهذا التحقيق على الوجه الصحيح قانوناً
يتطلب الاطلاع على كل الوثائق ومحاضر التحقيق المتعلقة بهذا الحادث
المؤلم وهو ما نأمل أن يتحقق عن طريقكم اما بتزويدنا بصور رسمية في
هذه الأوراق . واما باصدار أمركم بتمكيننا من الاطلاع عليها . واما
بتحديد موعد للقاء بيننا وبينكم لبحث الأمر في نطاق القانون .
نشكركم سلفاً على حسن تعاونكم .

أحمد الطاهر الزاوي

المستشار بالمحكمة العليا والمنتدب للتحقيق

السيد / قاضي التحقيق بمحكمة باريس الابتدائية .

بعد التحية .

أتشرف باحاطتكم بأنني قد ندبت من قبل الجمعية العمومية للمحكمة العليا بالجماهيرية الليبية ، للتحقيق في حادث سقوط الطائرة نوع 10 . D . C . التابعة لشركة الخطوط الفرنسية V . T . A فوق أراضي جمهورية النيجر من حوالى سنتين .

وإذا أخطرکم بذلك ، أبدي استعدادي الكامل للتعاون معكم في إظهار الحقيقة ، ونطلب هذه المناسبة . موافاتنا بصورة من التحقيقات التي تمت بخصوص الحادث المذكور وبما تجمع لديكم من الأدلة أو الاستدلالات الجنائية التي أدت إلى إتهام بعض الليبيين المشتبه فيهم بأن لهم دوراً في الحادث المذكور .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمود أحمد مرس

المستشار بالمحكمة العليا

بيان مشترك

بدعوة من السيد فيك أدامي رئيس الوزراء لجمهورية مالطا قام الأخ أبو زيد عمر دوردة أمين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بزيارة الى مالطا في الفترة ما بين 10 - 11 من جمادى الآخرة 1401 من وفاة الرسول الموافق 16 - 17 / 12 / 1991 م .

وخلال هذه الزيارة عُقدت اجتماعات بين الجانبين ، العربي الليبي والمالطي تناولت الوضع الدولي الراهن بشكل عام والقضايا التي تهم البلدين الصديقين بشكل خاص ، كما بحث الجانبان العلاقات المتميزة والتعاون الثنائي في مختلف المجالات

وقد عبر الجانبان عن ارتياحهما للتطور المستمر في علاقاتهما الوثيقة وتعاونهما الثمر ، وأكدوا تصميمهما على تعزيز هذه العلاقات وتوسيع مجالات التعاون ، وأتفقا على ان تعقد اللجنة الاقتصادية المشتركة اجتماعها قبل نهاية هذا الشهر لوضع الصيغ التنفيذية اللازمة للتطوير المتفق عليه في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وكذلك برنامج التعاون للعام 1992 م .

وناقش الجانبان في محادثاتها خاصة الوضع الدولي والمتغيرات السريعة الجارية في اوربوا وتأثيرها في حوض البحر المتوسط ، كما تبادلوا وجهات النظر حول التطورات في حوض البحر الابيض المتوسط ، وأتفقا على اهمية التزام شعوبه بالعمل معا على تكريس مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والالتزامات الدولية ، والقضاء على كل مصادر التوتر ، والسعي لايجاد الظروف الملائمة لحفظ السلام والأمن ، وتطوير التعاون في المنطقة . وعبر الاخ أبو زيد عمر دورده أمين اللجنة الشعبية العامة عن ارتياحه لقبول عضوية مالطا الكاملة في منتدى غرب المتوسط وهو الإطار الذي تلتزم الدولتان بالعمل من خلاله لتحقيق الرفاهية والتفاهم بين شعوب هذه المنطقة وعبر الطرفان عن ارتياحهما لسير وتطور العلاقات القائمة بين البلدين .

وخلال استعراضهما لمشروعات التعاون المشتركة الجاري دراستها ، والتي تحقق مصالح البلدين اتفقا على اتخاذ الاجراءات العاجلة التالية : -
- تجديد اتفاقية تزويد مالطا بالنفط للعام 1992 م .
- فتح السوق الاول العربي الليبي المالطي في طرابلس يوم 30 / 12 / 1991 م .
- عقد اجتماع في القريب العاجل لخبراء البلدين من اجل رفع توصياتهم

للسلطات المختصة في الدولتين بناء على حكم محكمة العدل الدولية المتعلق برسم حدود الجرف القاري بين الدولتين .
هذا ، وفي شأن الحادث المؤسف الذي ادى الى سقوط الطائرة التابعة لشركة (بان امريكان) فوق لوكربي باسكتلندا (الرحلة 103) يؤكد الطرفان ما يلي :

أولاً :

يؤكد الطرفان مجدداً موقفهما المبدئي والثابت ضد الارهاب بكل أشكاله وجميع صورة بما فيه ارهاب الدولة .

ثانياً :

يدين الطرفان أسلوب استخدام القوة والتهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول ويدعون الى التقيد بميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي .

ثالثاً :

يؤكد الجانب المالطي أن نتائج التحقيقات التي أجريت أثبت عدم سفر أية حقبة بدون مسافر على متن رحلة الخطوط الجوية المالطية رقم (KM 180) التي اتجهت الى فرانكفورت بتاريخ 21 / 12 / 1988 م .

وفي ختام اللقاءات بين الجانبين عبر الجانب العربي عن اعتزازه بالخفاوة وحرارة الاستقبال اللتين لقيهما في مالطا وهو ما يعكس المستوى الذي وصلت اليه علاقات الشعبين والبلدين الصديقين في كل المجالات .

وقد وجه الأخ أبوزيد عمر دوردة أمين اللجنة الشعبية العامة الدعوة الى السيد ادى فنيك أدامي رئيس الوزراء المالطي لزيارة الجماهيرية ، وقد قبل السيد فنيك أدامي الدعوة على أن يحدد موعدها بالاتصالات المباشرة .

حرر في 11 من جمادى الآخرة 1401 من وفاة الرسول الموافق 17 / 12 / 1991 م .

هاسن يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem